دلالةُ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه وأثره في تحديد قصدية المتكلم

مهند ناصر حسين
وزارة التربية | مديرية تربية بابل

ملخص

نسعى في هذا البحث الموسوم بـ(دلالةُ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه وأثره في تحديد قصدية المتكلم)، أنْ نقفَ على مواطنِ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، وما يؤولُ إليه من معانٍ جديدة، ربما خفيت على السامع، أو تجاهلها، ولكنْ لها أهميةً كبيرةً في بيان الفائدة التي يصبو إليها المتكلم، ولاسيّما إذا كان البحثُ يدرسُ قاعدةً مهمةً، من القواعدِ النحويةِ التي بنيت عليها الكثير من المسائل النحوية والصرفية. هذه القاعدة التي تمنع اجتماع المعوّضِ والمعوَّضِ عنه . ونحن نرى أنَّ هذه القاعدةَ ليست لازمة، وإنما هي مطاوعة لدلالة النص اللغوي، بل يجب ــ في بعض الأحيان ـ اجتماعُ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، إذا اقتضت الفائدةُ اللغوية، أو أُريدَ به دلالةٌ لغويةٌ جديدة، قصدَها المتكلمُ، أو سعى إلى إظهارها. وبالتالي يمكن عدَّه من مظاهرِ التوسعِ اللغوي؛ لأن المتكلمَ دائما يحذو حذوَ التوسعِ في الاستعمال، وبهذا التوسعِ يتحصل على كميةٍ غيرِ قليلةٍ من المنتوج اللغوي، الذي يساعدُه في ابداء ما يريده، وما يعبر عنه. وقد خلُصَ البحثُ إلى جملةٍ من النتائجِ المفيدة، ومنها:

1ـ يمكن عدَّ اجتماعَ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، أسلوباً لغوياً وبلاغياً، وطريقةً مهمةً استعملها العربي، في التعبيرِ عما يدورُ في خاطره.

2ـ الكشفُ عن وجودِ بعضِ المسوّغاتِ لقبولِ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، كالضرورةِ الشعرية، أو استثناءِ بعضِ الكلمات، أو زيادةِ بعضِ الأحرف.

3ـ لاجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه، مظاهرٌ وصورٌ متنوعة، منها: زيادةُ التأكيد ، وتقويةُ الكلام، ولفتُ النظرِ وسرعةُ الوصولِ إلى المخاطب، وإيصالُ بعضِ المعاني الكامنةِ في الذهن، كالألمِ أو التلذذِ أو التعجبِ، أو الاستغاثة.

كلمات مفتاحية : المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، قصديةُ المتكلم ، التوسعُ اللغوي ، القاعدةُ النحوية ، الضرورةُ الشعرية

The significance of the meeting of the compensator and the compensator and its impact on determining the intention of the speaker

Mohannad Naser Hussein
Ministry of Education | Babylon Education Directorate

Summary

We seek in this research, which is tagged with (the significance of the compensator and the compensated meeting and its impact on determining the intention of the speaker), to stand on the origins of the compensator and the compensated meeting, and the new meanings it leads to, which may have been hidden from the listener, or ignored, but it has great importance in explaining the benefit Which the speaker aspires to, especially if the research studies an important grammatical rule on which many grammatical and morphological issues are built. This is the rule that prevents the compensator and the substituted from meeting.

We see that this rule is not necessary, but rather it is in compliance with the semantics of the linguistic text, rather it is necessary - in some cases - to combine the compensated and the compensated, if the linguistic benefit requires, or a new linguistic sign is intended by it, intended by the speaker, or seeking to show it. Thus, it can be considered as a manifestation of linguistic expansion; Because the speaker always follows the example of expansion in use, and with this expansion he obtains a significant amount of the linguistic product, which helps him express what he wants and what he expresses. The research reached a number of useful results, including:

1-The combination of the substitute and the substituted can be considered as a linguistic and rhetorical method, and an important method used by the Arab in expressing what is on his mind.

2- Exposing the existence of some justifications for accepting the combination of the substituted and the substituted, such as poetic necessity, excluding some words, or adding some letters.

3-The combination of the compensated and the compensated has various manifestations and forms, including: increasing emphasis, strengthening speech, drawing attention and speeding access to the addressee, and conveying some of the latent meanings in the mind, such as pain, pleasure, wonder, or distress.

Keywords: The compensated and the compensated , The intentionality of the speaker , The expansion of language , The Grammar rule , The necessity of poetic

مقدمة

ممّا لا ريبَ فيه أنّ لكلّ صيغةٍ صرفيةٍ أو تركيبٍ نحوي، أثرٌ في النصِ اللغوي، ونكادُ نجزمُ أنَّ ورودَ أيّ كلمةٍ في نصٍ ما، لم يكنْ اعتباطاً، وإنّما هو مقصودٌ من حيث اللفظِ أو المعنى، فإذا كان النصُ لشاعرٍ، فإنَّ هذا الشاعرَ أرادَ لهذه الكلمةِ أنْ تردَ بصيغتها وفي موضعِها الذي يراه مناسباً لها، ولا يجوزُ لنحويّ أو صرفيّ أن يتهمَ الشاعرَ بأنَّه أخطأ أو شذَّ عن القاعدة؛ لأنَّ القاعدةَ أنما جاءَ بها ذلك النحوي، ليبني عليها نظاماً عاماً، على وفقِ معاييرٍ وضوابطٍ محدودة، والنصُ اللغوي لا تحكمُه حدودٌ معينة، وإنَّما الذي يحكمُه هو المعنى المرادُ والدلالةُ المقصودة.

ومن القواعدِ المهمةِ التي وضعها النحويون، قاعدة: " لا يجوزُ اجتماعُ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه "، وعلى الرغمِ من رصانةِ هذه القاعدة إلا أنَّ النحويين أنفسهَم خرقوا هذه القاعدةَ مراتٍ عديدة، وعبَّروا عنها بعباراتٍ متنوعة، منها: الضرورةُ الشعرية، أو باستثناءِ هذه الكلمة، أو جوَّزه بعضُ النحويين، أو نحو ذلك.
ونحن لسنا بصددِ التعرضِ لهذه القاعدة، أو مخالفةِ النحويين فيها، بل على العكسِ تماماً، نعملُ على إيجادِ مسوّغاتٍ لخرقِ هذه القاعدة، كالحاجةِ اللغويةِ أو مناسبةِ اللفظ للمعنى المراد، أو اخفاءِ المعنى والتعبير عنه بأسلوبٍ مجازي.
ولذلك حاولنا في هذا البحثِ تسليطَ الضوءِ على بعضِ المواضعِ التي اجتمعَ فيها المعوّضُ والمعوَّضُ عنه ، وبيانَ الفائدةَ اللغوية منها، والدلالةَ الجديدةَ التي انتجها هذا الأسلوب.
وقد ارتأينا دراسةَ الموضوعِ على وفقِ المستويين: الصرفيّ والصوتيّ، وما يتخلله من مستوى صوتي والذي لا يمكنُ اغفاله فيهما، وأما الجانبُ الدلاليّ فهو النتيجةُ المتحصلةُ من الفائدة اللغوية الجديدة.

اجتماعُ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه طريقةٌ من طرائقِ التوسعِ اللغوي

من أبرزَ ما تتصفُ به اللغاتُ الحية، أنَّها تنمو وتتوسعُ وتزدادُ ثراءً، إذ يمكنُ أنْ ينتجَ مستعملي لغةٍ ما، مئاتِ الكلماتِ الجديدة، ولما كانت اللغةُ العربيةُ أكثرَ اللغاتِ اتساعاً في العالم، اتجهَ متكلموها إلى ابتكارِ طرائقٍ كثيرةٍ ومتعدد، لغرضِ التوسعِ في اللغة، كتعديةِ الفعلِ اللازم ، والعدولِ الصرفي، واحتمالِ التركيبِ لأكثرِ من دلالة، والحذف[1]، ونحو ذلك. وإذا تأملنا اسلوبَ الجمعِ بين ممتنعين ـ على حسب رأي النحويين ـ لتبينَ لنا أنَّ الغرضَ من هذا الجمعِ هو إيجادُ معانٍ جديدة، بأسلوبٍ بلاغيّ غير مباشرٍ، يظهرُ فيه تمكنُ العربيّ من أدواتهِ اللغوية، واستغلالها على أحسنِ وجهٍ، ولذلك نرى أنَّه لا مانعَ من أنْ نعدَّ اسلوبَ الجمعِ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، نوعاً من أنواعِ التوسعِ في المعنى.

المبحث الأول: اجتماع المعوّضِ والمعوَّضِ عنه صرفياً

[1] دواعي احتماليَّة الدَّلالة النحويَّة في القرآن الكريم 52 – 54 .

وهو الاجتماعُ الحاصلُ في الكلمةِ المفردة، وأكثرُه يكونُ بين حرفين: أحدِهما المعوضُ عنه، وهو الحرفُ المحذوف؛ لغرضٍ ما، والآخرَ هو العِوض: وهو الذي يؤتى به عوضاً عن الحرفِ المحذوف، لغرضٍ معين. ولا يلزمَ أن يكونَ المعوضَ في نفسِ مكانِ المعوضِ عنه، بل قد يكونُ قبله أو بعده. ومن مواضعِ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ، في الكلمةِ المفردة، ما يأتي:

أولا: اجتماع الواو والميم في "فم"

قد يحدثُ في الكلمة إعلالٌ، فيجعلها على حرفٍ واحدٍ، وذلك اجحافٌ في بنيتها، والعربُ يحرصون على بنيةِ الكلامِ حرصًا شديدًا، لذلك كانَ للعربِ اجراءاتٌ متنوعة، لدفعِ هذا الاجحاف، ومنها التعويض، ونضربُ لذلك مثلاً، كلمةَ "فم"، إذ أصلُها عند النحويين "فَوه"، على وزنِ "فَعل"، بسكونِ العين، بدليلِ تصغيره على"فُوَيه"، ولكنَّ وقوعَ الهاءِ في آخرِه طرفًا، ولشبهها بالواو والياء في المخرجِ والخفاء، حُذِفت الهاءُ كما حُذِفت الواو والياء، من نحو "دم ويد"، والأصلُ "دمو ويدي"، فبقي الاسمُ "فو" على حرفين، ثانيهما حرفُ لين، وليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ متمكنٌ على حرفين، الثاني حرفُ لين؛ لأن الإعرابَ إذا دخلَ عليه، تحركت عينُه بحركاتِ الاعراب، بعدَ حذفِ اللام. فلما تحرَّكت الواو من "فُو" بحركاتِ الاعرابش، وكان ما قبلها مفتوحًا، فلابدَّ من أنْ تقلبَ ألفًا، فإذا ما لحقها التنوينُ، حُذِفتِ الألف للساكنين فبقي الاسمُ على حرفٍ واحد، وهذا لا نظيرَ له في الأسماءِ المتمكنة، لذلك جيء بالميمِ تعويضاً عن حذف الواو؛ لقربها من مخرجها، ولاشتراكهما في اللين والمدِّ الحاصلِ بالغنة[1]، فصارت "فم"، وعند الإضافةِ، ترجعُ الواو وتحذفُ الميم، فنقول: "فوهه وفوهها"، ويمتنعُ الجمعُ بين الميمِ والواو؛ لأن الجمعَ بين العِوضِ والمعوَّضِ عنه لا يقعَ في كلامِ العرب[2]، ولكنَّ هذا الجمعَ وقعَ في قولِ الفرزدق[من الطويل][3]:

هما نفثا فِي فيّ من فمويهما على النّابح العاوي أشدّ رجام

فجاءت كلمةُ " فمويهما" جامعةً بين الميمِ والواو، على الرغمِ من امتناعِ ذلك، فضلاً أنّ الكلمةَ مضافةٌ إلى ضمير، وقد حاولَ بعضُ النحويين توجيهَ الشاهدِ الشعريّ، للتخلصِ من هذا الاشكال، فعدَّه السيرافيّ(ت:368 هـ) من باب الضرورة[4]، وقال ابنُ خالويه(ت ٣٧٠هـ):((ليس في كلام العرب: حرفٌ حذف وعوِّض منه إلا

---

[1] ينظر: المقتضب 3/ ١٥٨ و شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ ١٢٦ و ليس في كلام العرب ٢١٧ .

[2] ينظر: ليس في كلام العرب ٢١٧ .

[3] ديوانه 2/ 215 .

[4] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ ١٢٦.

حرفاً واحداً وهو قول الفرزدق))[1]. وذهبَ أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، ليجعلَ الواو في كلمةِ "فمويهما" لامًا في موضع الهاءِ من "أفواه"[2].

وإذا كانَ الجمعُ بين العِوَض والمعوَّضِ مرفوضاً، فإنَّ الواقعَ اللغويّ يبيحُ ما يرفضُه النحويون، ولا سيمّا إذا قُصدَ فيه فائدةٌ مرجوَّةٌ، تدفعُ كراهيّةَ هذا المنع، وهذه الفائدةُ جاءت في بيتِ الفرزدق.

والذي يدورُ في خلدي أنَّ الفرزدقَ أرادَ في البيتِ الشعريّ التأكيدَ على الناسِ الذين يأتونَ المنكرَ بألسنتِهم وأقوالِهم وليسَ بأفعالِهم، وأكثرُهم الشعراءُ الذين يقذفون الناسَ بالسبِّ والشتم، ولذلك أكثرَ من استعمالِ الألفاظِ التي ترتبطُ بالكلام، فنلحظُ العواءَ والنباح، كذلك استعملَ لفظةَ الفمِ مرتين، ثم لم يكتفِ بذلك، بل جاء بحرفين يمتنعُ اجتماعهما؛ لبيانِ اثرِ الفمِ في فعلِ المنكرِ ومعصيةِ الله، فناسبَ اجتماعُ المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه ، المعنى الذي أراده الشاعرُ واجتهدَ في بيانه.

ثانياً: اجتماع الهمزة والياء في "سأل"

الأصلُ في كلمةِ سأل أن تكونَ عينها همزة، ولكنَّ بعضَ العربِ يُسهِّلونَ الهمزة فيقولون في "قرأتُ": قريتُ، وفي "سألتُ": سيلتُ، قال الفراء(ت:207 هـ):((ساءلت، و سايلت، بالهمز وإسقاط الهمز))[3]، فجعلوا الياء عوضاً عن الهمزة[4]، ولا يمكنُ الجمعُ بين الحرفين؛ لأنَّه سيكونُ ثقيلاً على اللسانِ العربي، فمن أرادَ التحقيقَ نطقَ بالهمزِ، ومن أرادَ التسهيلَ نطقَ بالياء، وهذا قانونٌ يجري على أكثرَ الكلماتِ المهموزة. ولكنَّ الواقعَ اللغويّ ينافي ما جاءت عليه القاعدةُ الصرفيةُ المذكورةُ آنفاً، فنلحظُ اجتماعَ الهمزةِ والياءِ في كلمةٍ واحدة، في قولِ بلال بن جرير[من المتقارب][5]:

إذا ضِفْتَهم أو سآيلتهم وجدت بهم علَّةً حاضِرَه

قال ابن جني(ت:392 هـ):((أراد: ساءلتهم ثم أبدلَ من الهمزةِ ياء، فصارَ: سايلتهم، ثم جمعَ بين المعوِّضِ والمعوَّضِ منه، فقال: سآيلتهم))[6]، وقالَ في موضعٍ آخر:((وهذا مثالٌ لا يُعرفُ له في اللغةِ نظير))[7] ولكنْ لو تأملنا البيتَ الشعري، لوجدنا أنَّ الشاعرَ ربَّما تعمَّدَ أنْ يأتيَ بالهمزةِ والياءِ مجتمعين، ومن

---

[1] ليس في كلام العرب ٢١٧ .

[2] ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي ٩٣ .

[3] مجالس ثعلب ٦٤ .

[4] ينظر: سر صناعة الإعراب 2/ ٩٥ .

[5] مجالس ثعلب ٦٤ و الخصائص ١٤٨ و المعجم المفصل في شواهد العربية 3/ ١٢٠ .

[6] الخصائص ١٤٩ و حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك 2/ ١١٤٦ .

[7] سر صناعة الإعراب 2/ ٩٥ .

طرقِ العربِ، أنهم يزيدون على بنيةِ الكلمة، ما يتطلبُ الزيادةَ لإداءِ المعاني، فيقولون: تذكرون، وتتذكرون[1]، والزيادةُ والثقلُ في الكلمةِ، ربما يكونان مطلوبين، ومثالُ ذلك من القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ مُدْهامَّتانِ﴾[سورة الرحمن آية 64]، فنلحظُ فيها ستةَ أحرفٍ زوائد. ولكنَّ السياقَ أوردها، لما فيها من معانٍ تناسبَ جو السورة العام. وكذلك في البيت الشعري، فالشاعرُ أرادَ أنْ يصفَ بخلَ المخاطبين، فيبينُ اضطرابَ القومِ وتغيّرَ ملامحِ وجوهِهم، إذا ما قدِم عليهم ضيفٌ، فأتى بكلمةٍ ثقيلةٍ في النطق، صعبةٍ ومعقدةٍ في التركيب، لتناسب تثاقلهم، وتعقيد وجوههم، عند اقبال الضيف عليهم.

ثالثاً: اجتماع الألف والياء في النسبة إلى يمن

إذا أرادَ العربُ النسبَ إلى اليمن، أو الشام، قالوا: "يمنيّ وشاميّ"، فجاءَوا بياء مشددة ، وهي ياء النسب، وهذا النسبُ المعتادُ عليه، وهو النسبُ القياسي، ومنهم من ينسبْ، يقول: يمَان ، وشآم[2]، بأبدالِ الألفِ عوضاً عن ياءِ النسب؛ وَإِنَّمَا كانَ ذلك، لِكَثْرَةِ الاستعمال ، فخففوا الياء المشددة، وجاءوا بالألفِ قبلَ النون، عوضاً عن إِحْدَى الياءين[3]، ولا يجوزُ تشديدُ ياءِ النسبِ هنا، إلا بحذفِ الألف؛ لئلا يجتمعَ العِوضُ والمعوَّضُ عنه، فلا يقال: "يماني"، وقال أبو علي الفارسي:((وإن قلت: يَمانِي، كنت كأنك نسبتَ إلى منسوبٍ إلى اليمن))[4]، وقال عباس حسن(ت ١٣٩٨هـ):((ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذا في ضرورة الشعر))[5]. والدليلُ على أنْ الألفَ عوضٌ عن الياء، إنَّك لو صغرَّتَ "يمان، و شآم" لقلتَ: لقلتَ: "يُمَيْنِي، وشؤيْمِي" فحذفتَ الألف، و رددتَ ياء النسب[6]. وقد وردَ الجمع في قولِ العباس بن عبد المطلب[من الكامِل][7]:

ضَرَبْنَاهُمُ ضَرْبَ الْخَوَامِسِ غُدْوَةً بِكُلِّ يَمَانِيٍّ إِذَا عَضَّ صَمَّمَا

إذ جاءت كلمةُ "يماني"، جامعةً بين الألفِ والياء، وعلى الرغمِ من أنَّ هذا النسبَ مرفوضٌ من حيث القياس، ولكنه مقبولٌ في السماع، ولا سيَّما إذا أريدَ به معنى يناسبُ سياقَ النصِ اللغوي، أو يراعي قصديةَ المتكلم.

---

[1] ينظر: أسرار البيان في التعبير القرآني ٤ .

[2] ينظر: المقتضب 3/ ١٤٥ و التعليقة على كتاب سيبويه 1/ ١٨٨ .

[3] ينظر: علل النحو ٥٤٣ و ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1/ ٣٨٦ .

[4] التعليقة على كتاب سيبويه 1/ ١٨٨ و ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 2/ ٨٣ .

[5] النحو الوافي 4/ ٧٤٦ .

[6] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1/ ٣٨٦ .

[7] الوَحشيَّات أو الحمَاسَة الصُّغرى ٦٧ و حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك 2/ ١١٤٥ .

والغرضُ منه هو التوسعُ في استعمالِ اللغة. فالعباسُ في مدحهِ لقومهِ، ولأخيهِ أبي طالب، أرادَ أن يبينَ ضربهم للأعداء، كانَ بعدةِ سيوفٍ يمانيةٍ، وليسَ بسيفٍ واحد، والضربةُ إنَّما جاءت بالسيفِ كلّه، وليست ببعضِه، كمقدمتِه أو طرفه.

فجمعَ بين الألفِ والياء، ليناسبَ اجتماعَ السيوفِ اليمانية، التي تدلُ باجتماعِها على صلابةِ قومهِ و قوة بأسهم.

رابعاً: اجتماع الهمزة والهاء في "أراقَ"

يرى علماءُ اللغة والنحو أنّ الهاءَ في "هرقَ" بدلٌ من الهمزةِ في "أرقَ"، وبسببِ كثرةِ الاستعمالِ ألزمت الهاء، فصارت كأنها من نفسِ الكلمة[1]، وهذا التغيُّر جعلَ في الكلمةِ لغتين: إحداهما بالهمزة، والأخرى بالهاء، وجمعَ بعضُهم الهمزة مع الهاء، وجعلها لغة ثالثة[2]،ومنعَ بعضُهم الجمعَ بين الحرفين المذكورين؛ لأنَّه جمعٌ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، قال الأزهري(ت370هـ)، ناقلاً عن اللَّيْث:((وهَرَقْتُ مثلُ أَرَقْتُ. قَالَ، ومَنْ قَالَ: أَهْرَقْتُ فَهُوَ خطأ فِي الْقيَاس))[3]. ومعنى " أراقَ"، و "هراقَ"، واحدٌ، هو الماءُ القليل، واصلُه من الريق، وهو الماءُ القليلُ الذي يكونُ في الفم[4]. وإنما عوضت الهاءُ عن الهمزة؛ لأنهما من نفسِ المخرج[5]، أو قريبين في المخرج، فالهمزةُ صوتُ حنجريٌ سفلي، والهاءُ صوتُ حنجريٌ علوي، ولكنَّ الهمزةَ صوتٌ انفجاريٌ والهاءَ احتكاكي[6]، والهاءُ صوتٌ انفعالي، ودائماً ما يعبرُ عنه في حالاتِ الألمِ والتوجعِ والنشوةِ والتعجب[7]، ويزادُ على ذلك أنَّ للحنجرةِ أثرٌ كبيرٌ في قوةِ الصوت، إذ عدَّها بعضُ الباحثين، من أقوى مواضعِ مواضعِ إخراجِ الصوت[8]، وإذا كانت هذه المسوغاتُ التي ذكرناها سبباً في تعويضِ الهاء من الهمزة، فلا

---

[1] ينظر: العين 3/ ٣٦٥ و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 4/ ١٥٦٩ و شرح المفصل 4/ ١٧٦ و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 3/ ١٦٣٥ .

[2] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي.

[3] تهذيب اللغة 5/ ٢٥٨ وينظر: لسان العرب 10/ ٣٦٥ و المصباح المنير 1/ ٢٤٨ .

[4] المعجم الوسيط 1/ ٣٨٦

[5] ينظر: الكتاب 433/4.

[6] ينظر: أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد 154 – 176. أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عَمَّان، ط1، 2011م.

[7] ينظر: دلالة الألفاظ 24 .

[8] ينظر: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية 17 . مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، محمد يحيى سالم الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 2006 .

مسوغاتِ عندهم للجمعِ بين الحرفين إلا الضرورة. ولكنْ وردت لفظة "أراقَ" بصيغة المصدر، جامعةً بين الهاءِ وهي المعوّض، و الهمزة، وهي المعوَّض عنه، في قول ذي الرمة[من الطَّوِيل][1]:

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَـةُ الْمَآءِ أَنْصَتَتْ لأَعْزِلَةٍ عَنْهَا، وَفِي النَّفْسِ أَن أُثْنِي

وقبلَ هذا البيتِ، بيتين يقول فيها:

وجارية ليست من الإنس تستحي ولا الجن قد لاعبتها ومعي دهني

فأدخلت فيها قيد شبر مؤفر فصاحت ولا والله ما وجدت تزني

فالشاعرُ جمعَ بين الحرفين، ولا ينبغي له أن يجمعَ بينهما اعتباطاً، على الرغم من أنَّ الواقعَ اللغوي لا يلتزمُ بالقواعدِ الصرفيةِ والنحويةِ الموضوعة، وإنما هو الاستعمالُ مبنيٌّ على ابرازِ المعنى المفيدِ، وبيانِ الدلالةِ المناسبةِ لحالةِ المتكلم.

والفائدة التي أتحصلُ عليها من النص الشعري، أنَّ الشاعرَ أرادَ في الظاهرِ أنْ يصفَ بكرةَ البئرِ التي يستقي منها الماء، وهي تدورُ حولَ محورها، والذي يدخلُ في ثقبِ البكرة. ولكنَّه في الباطن، أو كما يعبّرَ عنَّه علمُ اللغةِ التحويلي، بالمعنى العميق، يصفُ الجاريةَ ، وهو يلاعبُها، ويدهنُ بعضَ أماكن جسدها، ثم يدخلُ فيها، ومن شدةِ إعجابِها به، أهْرَقَتْ ماءهَا بشدة، وذلك دليلٌ على تلذذِها به، واشتياقها له. فناسبَ قوةُ تدفقِ الماءِ القليل، قوةَ الأحرفِ المستعملةِ في هذه الكلمة.

خامسً: اجتماع أل التعريف والهمزة في " ناس"

مما لا شكَّ فيه أنَّ كلمةَ "ناس" هي نكرة، وعند تعريفها تقول: الناس، ولكنَّ بعضَ النحويين يرى أنَّ أصلَ كلمةِ الناس هي "أناس"، حذفت الْهمزَة وَعوَّضَ عَنْهَا الألفُ واللام، قال سيبويه(ت180هـ):((ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلتِ الألف واللام قلتَ: الناس))[2]، لذلك هم يمنعون الجمعَ بينهما، قال ابن جني((ولا تكادُ الهمزةُ تستعملُ مع لام التعريف))[3]، وجاء في خِزانةِ الأدب((على أنَّ اجتماعِ أل والهمزةِ في الأناس لا يكونُ إلا في الشعر))[4]، ويرى أخرون أنَّ أل التعريفِ ليست عوضاً عن الهمزة ولو كانتْ كذلك لما جازَ اجتماعهما [5]في قولِ ذي جدن الحميري [من الكامل][6]:

---

[1] ديوانه 3/ ١٧٨٣ .

[2] الكتاب 2/ ١٩٦ و ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 2/ ٣٦٣ .

[3] الخصائص ١٥٣ ينظر: أمالي ابن الشجري 1/ ١٨٨ .

[4] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 2/ ٢٨٠.

[5] ينظر: شرح التصريف ٣٩٩ و شرح المفصل 1 / ٣٤٤ .

[6] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 2/ ٢٨٠ و المعجم المفصل في شواهد العربية 8/ ٩٩ .

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا

فالشاهدُ عند النحويين، اجتماعُ المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه . وأنا لا أخالفُ النحويين، ولكني أرى أنَّ كلمة "ناس" من دون ال التعريفِ، هي كلمةٌ موغلةٌ في التنكيرِ، مثلُ كلمةِ "عالَم، و بشر، وشيء "، فهي كلمةٌ عامة، وإنْ عرفتها، فهي تضلُ قريبةً من النكرة، وكلمةُ "أناس"، بالهمزةِ أقلَّ تنكيراً منها، وكأنَّ الهمزةَ أعطتها نوعاً من التحديد، وبتعريفها بالألفِ واللام، ثم تخصيصها بالنعت، ازدادت تعريفاً، واقتصرتْ على قومٍ معينين يعرفهم الشاعر، وهو في البيتِ يخصهم ويشيرُ إليهم.

المبحث الثاني: اجتماع المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه نحوياً

والمقصودُ فيه: التعويضُ الحاصلُ في أداتين، أو بين حرفٍ وأداة، أو بين أداةٍ وفعل، أو ما شاكلَ ذلك، بحيث يؤثرُ ذلك في التركيبِ النحوي. ومن المواضعِ الي يردُ فيها هذا الاجتماع، ما يأتي:

أولاً: اجتماع ياء نداء وأل التعريف

ذهبَ البصريون إلى عدمِ جوازِ نداءِ ما فيه الألف واللام، نحو "يا الرجل و يا الغلام و يا التي"؛ لأنَّ الألفَ واللامَ علامةٌ من علاماتِ التعريف، وياءَ النداءِ مثلها، من علاماتِ التعريف، فإذا ما نودي المعرفُ بأل، حُذِفت الألفُ واللام، وكانتْ ياءُ النداءِ عوضاً عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بينهما؛ لِأَنَّ فِي ذَلِك جمعا للمعوض والمعوض عنه[1]. ويجوز النحويون نداء الله بياء النداء؛ لأنَّهم يرونَ أنَّ الألف واللام عوضاً عن الهمزةِ في إله، وليست عوضاً عن الياء، ولا الياءُ عوضٌ عن الألفِ واللام[2]. وإذا وردَ الجمعُ بينهما فذلك من بابِ الضرورة[3]، نحو قول الشاعر[من الرجز][4]:

فيا الغُلامــانِ اللَّذان فَــرّا إيَّاكُـما أَنْ تَكْسِبانا شَـرًّا

وقول الآخر [من الوافر][5]:

مِنَ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوُدِّ عَنِّي

---

[1] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ ١٨٥

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/ ٢٧٦ .

[3] ينظر: المصدر نفسه.

[4] البيت مجهول القائل، ينظر: المقتضب 4/ ٢٤٣ و اللباب في علل البناء والإعراب 1/ ٣٣٥ و المعجم المفصل في شواهد العربية 10/ ٨١ .

[5] البيت مجهول القائل، ينظر: الكتاب 2/ ١٩٧ و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 4/ ٢٤ و المعجم المفصل في شواهد العربية 8/ ٢٢٥ .

وأجازَ الكوفيون نداءَ المعرفِ بأل؛ لأنَّهم لم يعدُّوا ياءَ النداءِ عوضاً من الألفِ واللام، لأنهما عندهم زائدتان، ولو كانت عوضاً لما جوَّزوا بالإجماعِ، نداءَ لفظِ الجلالة[1].

وعلى الرغمِ من أنَّ رأي الكوفيين أقربُ إلى الواقعِ اللغوي، إلا أنهم لم يرتضوا الجمعَ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، فأخرجوا الألفَ واللامَ من التعريفِ إلى الزيادة، للتخلصِ من هذه المشكلة النحوية، ولكنَّ الواقعَ اللغوي يبين لنا أنه يجوز الجمعُ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه، إذا أفادَ، أو أتى بمعنىً جديدٍ، مثلما يجوزُ إضافةُ المعرفةِ إلى المعرفة، كقولنا: الحسنُ الوجهِ، و نحو قول الشاعر[من الطويل][2]:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ المِعَي رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ يَمَانِ

فزيدٌ معرفةٌ، وأضيفَ إلى معرفةٍ، بقصدِ التمييزِ بينه وبين زيدٍ آخر، فأفادت الإضافةُ فائدةً جديدة. وكذلك نداءُ ما فيه أل التعريف، فالغلامان معرفةٌ قبل ندائها، ولوجودِ أكثرِ من غلامٍ قد تذهبُ الأنظارُ إليه، اختارَ الشاعرُ تعريفهما؛ للتمييزِ بينهما وبين باقي الغِلمان، وكانَ من الممكنِ ندائهما بـ" يا أيها الغُلامانِ" ولكنَّ الحالةَ التي عليها الغلامان، وهي الفرار، والهروبُ بسرعة، منعتِ المتكلمُ من ذكر" أيها"، التي تأخذُ زمناً من المتكلمِ لنطقها؛ ولعدمِ وجودِ متسعٍ من الوقت، لجأ إلى تعريفهما بالألفِ واللام. فأفادَ الجمعُ بين ياءِ النداءِ والألفِ واللام، فائدةً جديدةً، قصدها الشاعرُ، وهي سرعةُ الوصولِ إلى الاسمِ المعرفة، وهذا الأسلوبُ ليس جديداً على اللغةِ العربية، بل نجدُه في اسلوب التحذير، فعندما نجدُ رجلاً يمشي على رَسلِه، ونرى خلفَه أسداً يتبعه، نقولُ له: الأسدَ الأسدَ، أي: احذر الأسدَ احذر الأسدَ، فتحذفُ الفعل؛ للاستفادةِ من الوقت، في إيصالِ الفكرةِ إلى المتلقي، وهو الرجل؛ ليتجنبَ الخطرَ بالسرعةِ الممكنة. والقصدُ نفسُه نجدُه في البيت الآخر، فالشاعرُ نادى الاسمَ الموصولَ "التي"، وأرادَ في هذا الاسلوبِ، سرعةَ الوصولِ إلى لفتِ انتباهِ حبيبته، قبلَ أنْ ينصرفَ ذهنها عنه، وتتركُ المحلَّ الذي هو فيه.

ثانياً: اجتماع ياء نداء والميم

من آراءِ النحويين في نداءِ لفظِ الجلالة، أننا نقولُ فِي نداءِ الله: "اللَّهُمَّ"، وَأَصلُه "يَا الله"، حُذِفت يَا النداء وَجُعِلت الْمِيم عوضًا عنها، وَلَا يجوزُ الْجمع بَينهمَا[3]؛ لأنه لا يجوزُ الجمعُ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، ولكنْ وردَ الجمعُ بينهما في قولِ أبي خراش الهذلي [من الرجز][1]:

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/ ٢٧٥ و اللباب في علل البناء والإعراب 1/ ٣٣٥ و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 5/ ٢٨٧ .

[2] البيت مجهول القائل، ينظر: المسائل الحلبيات ٢٩٨ و ارتشاف الضرب من لسان العرب 4/ ١٨٠٨ و المعجم المفصل في شواهد العربية 8/ ١٩١ .

[3] ينظر: المقتضب 4/ ٢٤٢ و شرح المفصل 1/ ٣٦٦ و شرح تسهيل الفوائد 1/ ٢٦٤ .

إنّـي إذا مَـا حدثٌ ألـمَّا أَقُـول يَـا اللهمَّ يَا اللهما

وقول الاعشى [من الرجز][2]:

وما عليكِ أن تَقُولِي كُلّمَا صَلَّيتِ أو سبّحتِ: يا اللهمَّ ما

ويرى الفراء، أنَّ الياءَ هنا ليست عوضاً عن الميمِ، ولو كانت عوضاً لامتنعَ الجمعُ بينهما، وإنّما الأصلُ فيه "يا الله أمَّنا بخير" فحُذِفَ بعضُ الكلامِ للخفة، والحذفُ في الكلامِ العربي واردٌ وكثير[3]. وهو عند البصريين ضرورة[4].

والذي أراه أنْ لا ضرورةَ، ولا حذفَ، وإنّما هو استعمالٌ عربيٌّ فصيحٌ، وردَ في الشعرِ العربي، في أكثرَ من مورد، والغرضُ منه تأكيدُ النداءِ، فالشاعرُ في البيتِ الأول، أرادَ تأكيدَ مناداةِ اللهِ تعالى، والاختلاءَ به، والتقربَ منه قدرَ الامكان، إذا ما أصابُه كربٌ، أو بلاءٌ، أو غيرُ ذلك، ثم إنَّ اطلاقَ ألفِ اللهمَّ الثانية، تبينُ الحالةَ الانفعاليةَ التي هو فيها، وكأنَّه يصطرخُ، ويمدُّ الصواتَ بالبكاء والاستغاثة، فمدُّ حركةِ الميمِ مناسبةٌ لتأكيدِ حرفِ النداء. وكذلك الحالُ نفسُه في البيتِ الآخر، فالشاعرُ ينصحُ صاحبته، أنها إذا صلَّت وسبَّحت وكانتْ في حالةٍ من الخشوع، فما عليها إلا أنْ تبالغَ في ندائها لربها وهي تناجيهُ وتمدُّ في صوتِها؛ لتكونَ أكثرَ قرباً إلى اللهِ تعالى، فيستجيب، دعائِها، ويقضي حاجتِها.

ثالثاً: اجتماع التاء والياء في نداء "أم و أب"

ومن مسائلَ امتناعِ الجمعِ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه، مسألةُ نداءِ الأمِ والأب، فيقولون: "يا أمي و يا أبي، أو يا أمتِ و يا أبتِ"، بكسر التاءِ وفتحِها، فجيء بالتاءِ عوضاً عن ياءِ المتكلم، ولا يجوزُ الجمعُ بينهما؛ لأنَّ يصارَ إلى الجمعِ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، وذلك مرفوض[5]. ولكنْ قد وردَ الجمعُ بينهما في الشعرِ العربي في قول الشاعر [من الطويل][6]:

---

(1) أشعار الهذليين 3/ 1346 .

(2) البيت مجهول القائل ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ ١٨٥ و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٤٥١ المعجم المفصل في شواهد العربية 12/ ٧٢ .

(3) ينظر: معاني القرآن 1/ ٢٠٣ و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/ ٢٧٩ .

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/ ٢٧٩ .

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2/ ١٠٩٢ و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ ٤٣ .

(6) البيت مجهول القائل، ينظر: المصدران السابقان .

يَـا أَبَتِي لَا زِلْـتَ فِينَـا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

فهنا جُمِع بين التاءِ والياء، وهذا عندهم لا يأتي إلا في الضرورة[1]. أمَّا إذا نودي الاسمان "الأب و الأم" بتاءٍ بعدها ألفٌ مطلقة، نحو "يا أبتا"، فذلك جائزٌ عندهم؛ لأنَّه ليس فيه اجتماعُ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، فالألفُ عوضٌ عن الياء؛ لأنَّ أصلَه: "يا أبا" [2]. ولكنْ وردَ الجمعُ بين الألفِ والياء، زيادةً على التاء، وذلك في قراءةِ أبى جعفر (ت ٣٣٨ هـ)((يا حسرتاي))[3]، من قوله تعالى:﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[سورة يس آية 30]، وخرَّجها الفارضي (ت ٩٨١ هـ) على أنَّ الألفَ زائدة ، أو الياء هي الزائدة[4].

والذي اريدُ أن أوضحَه هنا، أنَّ الشاعرَ لم يجمعْ بين التاءِ والياء، اعتباطاً، بل كانَ ذلك عن قصدٍ، ودراية، فالشاعرُ أرادَ نداءَ والدهِ بكلِّ الطرق، مجتمعةً، ليبينَ له مدى تعلقهِ به، فهو يريدُ أنْ يخبرَه بأنَّه لا يصبرُ على فراقهِ ولا يستطيعُ العيشَ من دونهِ، فعبَّرَ عن هذه الكلماتِ، مستعيناً بما لديه من أدواتٍ لغويةٍ، تسعفهُ على إيصالِ تصوراتهِ، وأحاسيسه، وهي الجمعُ بين علامتين من علاماتِ المنادى، هي التاء والياء.

رابعاً: اجتماع "ما" و"كان" بعد أنْ

من المواضعِ التي يمتنعُ فيها اجتماعُ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه عندَ النحويين، مسألةُ حذفِ "كان" بعد"أنِ" والتعويضُ عنها بـ"ما"، ومثالُ ذلك: "أَمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك"، و أصلُ الجملةِ عندهم "لأن كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك" ولكنْ جرى عليه حذفان، حُذِفت لامُ التعليل، وحذفت"كان" ؛ لكثرةِ الاستعمال ،فانفصلَ الضميرُ الذي كان متصلاً، ثم جيء بـ"ما" الزائدة للتوكيد عوضاً عن "كان" المحذوفة، وأدغِمت في النون قبلها، وبقي خبرُ "كان" وهو "منطلقاً" على حالهِ، منصوباً، وكأن لم يُحذَفْ فيه شيءٌ. ولا يجوزُ الجمعُ بينهما؛ لأنَّ فيه اجتماعَ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه [5]. ومن شواهدَ هذه المسألة، قولُ الشاعر[من البسيط][6]:

إما أَقَمْتَ وأَمّا أنت مُرتَحِلاً فاللهُ يَكْلأُ ما تَأْتِي وما تَذَرُ

---

[1] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 3/ ٤٣ .

[2] ينظر: شرح تسهيل الفوائد 3/ ٤٠٧ .

[3] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 2/ ٢٨٤ .

[4] ينظر: شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك 3/ ٣٥٥ .

[5] ينظر: الكتاب 1/ ٢٩٣ و شرح المفصل 3/ ٨٩ و شرح تسهيل الفوائد 365/1 .

[6] البيت مجهول القائل، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٠٤ و شرح الرضي على الكافية 150/2 و شرح تسهيل الفوائد 1/ ٣٦٦.

وذكرَ السيرافي أنَّ المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، أجازَ مجيء الفعلِ بعدَ "ما"؛ لأنها عنده زائدة، وليست عوضاً عن "كان"، فيجوزُ الجمعُ بينهما[1]، ويرى ابراهيمُ السامرائي، أنَّ في التركيبين فرقٌ من حيث المعنى، فيقول:((قولي:" أما أنت برا فاقترب" غير قولي: "إن كنت برا فاقترب"، و أن هذه ليست كتلك))[2]. وهذا الكلامُ غايةً في الدقة، إذ نجدُ في كلِّ تركيبٍ، معنىً يناسبه. ويمكنُ أنْ أزيدَ عليه، أنَّ قولي: " أما كنت برا فاقترب" يختلفُ في المعنى عن التركيبين المذكورين آنفاً. ولما كانَ المبردُ يجيزُ اجتماعَ "كان" مع "ما"، ولماً كانَ ابراهيمُ السامرائي يجعلُ لكلِّ تركيبٍ معنىً خاصاً به، فهذا يعني إمكانيةُ مجيئهما مجتمعين في الكلام العربي، لغرضٍ أو فائدة، وقد وردَ الجمعُ بينهما في قولِ العباس بن مرداس [من البسيط][3]:

أبا خراشةَ أمّا كنتَ ذا نفر فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

فالشاعرُ جاء بالفعل " كان" المعوَّض عنه بـ"ما"، لغرضِ تأكيدِ كلامه، ولم يكتفِ بتوكيدٍ واحدٍ، هو" إنَّ" الداخلةُ على "قومي"، بل جاءَ بمؤكدين آخرين هما: "ما" والادغامَ، وكلُّ ذلك ليقولَ للمخاطب: أنَّك مهما بلغتَ من عديدِ قومك، فعندي قومٌ حافظوا على قوتِهم وشجاعتِهم، فاستفادَ من المعوِّضِ والمعوَّضِ عنه ، في زيادةِ التوكيدِ وتقويةِ الكلام.

خامساً: اجتماع أل التعريف والضمير

يردُ التعويضُ، في مسألةِ معمولِ الصفةِ المشبه، والمعولُ أمَّا أنْ يردَ بالألفِ واللام مثل قولنا: الرجلُ طيَّبُ القلبِ، أو بالضميرِ مثل: الرجلُ طيَّبٌ قلبُهُ، ولا يجتمعُ الضميرُ والألفُ واللام، لأنَّهما معوِّضٌ ومعوَّضٌ عنه، وقد مثل سيبويه بـ((وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه. فالمعنى: وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ))[4]، وقال الفراء:((والعربُ تجعل الألف واللام خَلفا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. ومنه قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوى ﴾[سورة النازعات آية 39]، فالمعنى- والله أعلم- مأواهُ))[5]، وقد اجتمعا في قول طرفة [من الطويل][6]:

رَحيبُ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ بِجَسِّ النَّدامى بَضَّة المُتَجَرَّدِ

---

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2/ ١٩١ .

(2) النحو العربي نقد و بناء 89، 90.

(3) ديوانه 106 .

وهي رواية الخليل في كتاب العين 1/ ٢٨٥ و ابن دريد في جمهرة اللغة 1/ ٣٥٣ .

(4) الكتاب 1/ ١٥٩ .

(5) معاني القرآن 2/ ٤٠٨ و ينظر: شرح تسهيل الفوائد 3/ ١٠١ .

(6) ديوانه ٢٤ .

والشاهد فيه: اجتماعُ الألفِ واللامِ وهو العِوضِ في كلمةِ " الجيب"، و الضميرِ وهو المعوَّضِ عنه في "منها"، وقد وجهَه النحويون توجيهاتٍ عديدةً، منها: إنَّ التعريفَ الذي في البيتِ ليس عوضاً، بل هو لمجردِ التعريف، أو وردَ اضطراراً، أو هو قبيح[1]، وهذا كلُّه من أجلِ التخلصِ من اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، ولو نظرَ النحويون إلى قصديةِ الشاعر؛ لغفروا له ذلك الجمعَ، فالشاعرُ جاءَ بهذا الاسلوبَ بقصدِ الزيادةِ في المدح، ولتوضيحِ هذه المسألةِ نقول :إذا قلنا: محمدٌ كريمُ القومِ ، فقد خصصنا محمداً بالكرم، ولكنْ إذا قلنا: محمدٌ كريمُ قومُه، هذا يعني أنَّ قومَ محمدٍ هم الكرماء، وكذلك قولنا: خالدُ حسنُ الوجه، فالمعنى أنَّ الحُسنَ لخالدٍ وبه تحسّنَ وجهُهُ، ولو قلنا: خالدُ حَسنَ وجهُه، فالمعنى: أنَّ الحُسنَ لوجهِهِ، وبه تحسّنَ خالد، أمَّا إذا قلتَ: خالدُ حَسنُ الوجهِ منه، فالمعنى: أنَّك قلت: الحُسنُ لخالدٍ، ثم قلت: وهو الذي يقوم بتحسين وجهِهِ، والحفاظِ على حسنه، فكأنَّك مدحته مرتين.

وبعد هذا التوضيحِ يمكنُ أنْ نبينَ أنَّ الشاعرَ جمعَ بين الألفِ واللامِ والضمير، بقصدِ أنْ يصفَ ملهمته، وهي المغنية أو الراقصة، بأن جيبها واسع، ثم يزيدُ على ذلك بالضميرِ "منها"، ليصفَ أنَّها بحركاتِها تزيدُ من توسعِ ذلك الجيبِ، لتبرزَ مفاتِنها ويظهرُ صدرُها، فينظرُ إليه، ويتلذذُ به، فكأنَّه مدحها مرتين.

سادساً: اجتماع واو القسم مع حروف القسم

للقسمِ أدواتٌ عديدة، ومن هذه الأدواتِ ما تسمى "حروف القسم"، كالواو، و الباء، و التاء، و واو القسمِ أكثرُ الأدواتِ اتساعاً في الاستعمال، فيأتي مع القسمِ الظاهرِ مثل: والله لأفعلنَّ، ومعَ القسمِ المضمر[2]، كقوله تعالى:﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾[سورة الضحى آية 1 ،2]، وقد يعوَّضُ عنه بالتاء مثل: تالله، والباء مثل: بالله، ولا يجوزُ الجمعُ بين الواوِ والتاءِ أو الباء، فلا نقول: "وباللهِ لنفعلنَّ" على أنْ نجعلَ الواوَ للقسم[3]، ولكنْ وردَ الجمعُ بين العِوَض والمعوَّضِ، في قوله تعالى:﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[سورة الأنبياء آية 57]، وكقول غَيْلانَ بن شُجاع النَّهشَلِي[من الطويل][4]:

ووَاللهِ لَـوْلا تَمْـرُهُ مَـا حَبِبْتُه وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيدٍ ومُشْرِقِ

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3/ ٨٣٨ .

[2] ينظر: الكتاب 3/ ٤٩٦ و الإيضاح العضدي ٢٥٥ .

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/ ٣١٤ و المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 3/ ٧٠٦ .

[4] ينظر: الخصائص ٢٢٢ و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب4/ ٤٧٣ و المعجم المفصل في شواهد العربية 5/ ٢٢١ .

ووجَّهَ النحويون الشاهدين القرآني والشعري على أنَّ الواوَ فيهما هو واو عطفٍ وليس قسماً؛ ودليلهم على ذلك؛ إنَّه لو كانَ للقسمِ لما جاز الجمعُ بينه وبين حروفِ القسمِ الأخرى. ولكنَّ السياقَ في الآيةِ المباركةِ يدل على أنه قسم، ولا يوجدُ ما يشيرُ إلى العطف، غيرَ أنَّ التزامَ النحويين بالقاعدةِ النحويةِ الموضوعة، جعلهم يخرّجونه على أنَّه حرفُ عطفٍ.

والذي يُخيَّلُ إليَّ أنَّ الواوَ في الشاهدين، واو قسمٍ، وإنما جُمِعَ بينها وبين التاءِ التي للقسم، لغرضٍ بلاغي، وهو الزيادةُ في تأكيدِ القسم، فالنبي إبراهيم(عليه السلام) أراد بقسمهِ أن يبينَ اصراره على الإطاحةِ بالأصنامِ التي كان قومُه يتخذونها آلهةً، وبالفعل، قامَ النبي إبراهيم بتهديمها، قال تعالى:﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً إِلاَّ كَبِيراً لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾[سورة الأنبياء آية 58]، والاصرارُ على هذا الفعل، يناسبُه تأكيدُ القسم. وكذلك في البيتِ الشعري، إذ لا مانعَ من اجتماعِ واوين للقسم إذا كانَ لغرضِ التأكيد، فطمعُ الشاعرِ واصرارُه في الحصولِ على التمر، جعله يُحيّي صاحبَه الذي لا يستحق –برأيه– هذه التحية، فأكد القسم ليبرر تحيته للآخرين.

الخاتمة

بعد الانتهاءِ من اكمالِ البحث، أودُّ أن أذكرَ النتائجَ التي توصلتُ اليها، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1. يمكن عدَّ اجتماعَ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، أسلوباً لغوياً وبلاغياً، وطريقة مهمة استعملها العربي، في التعبير عما يدور في خاطره.

2. إنَّ قاعدةَ امتناعِ الجمعِ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، من القواعدِ المهمةِ التي اعتمدها النحويون في كثيرٍ من المسائلِ النحوية، وأسعفتهم في حلِّ بعضِ المشاكلِ النحويةِ بكلِّ سهولةٍ ويسر.

3. لا مانعَ من اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، إذا افادَ فائدة لغوية جديدة، أو كان سبباً في تفسير بعضِ المسائلِ النحويةِ والصرفية، تفسيراً علمياً واضحاً.

4. كشفَ البحثُ عن وجودِ بعضِ المسوّغاتِ لقبولِ اجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، كالضرورةِ الشعرية، أو استثناء بعض الكلمات.

5. لاجتماعِ المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، أغراضٌ عديدة، منها: الكشفُ عن قصديةِ المتكلمِ ومرادِه في النصِ اللغوي، واتساعُ الدلالةِ اللغويةِ، عن طريقِ الحصولِ على معاني سياقيةٍ جديدة.

6. لهذا التعويضِ، مظاهرٌ وصورٌ متنوعة، منها: زيادةُ التأكيدِ، وتقويةُ الكلام، ولفتُ النظرِ وسرعةُ الوصولِ إلى المخاطب، وإيصالُ بعضِ المعاني الكامنةِ في الذهن، كالألمِ، أو التلذذِ، أو التعجب، أو الاستغاثة.

7. يمكن أنْ نعدَّ اسلوبَ الجمعِ بين المعوّضِ والمعوَّضِ عنه ، نوعاً من أنواعِ التوسعَ في المعنى.

8. إنّ فهمَ النص اللغوي، ولا سيَّما النص الشعري له أثرٌ كبيرٌ في التوصّل إلى المعنى المراد، والابتعادُ عن التقديرِ والتأويل.

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

*أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد ، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عَمَّان، الطبعة الأولى، 2011م.

*ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت:745 هـ) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمّد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998م .

*أسرار البيان في التعبير القرآني، لفاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمار، الأردن، 1998م.

*أشعار الهذليين، صنّفه: أحمد الزين، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995م.

*أمالي ابن الشجريّ، لهبة الله بن الشجريّ (ت:542 هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمود محمّد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1992م .

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت 2003م .

*أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، لابن هشام الأنصاريّ (ت:761 هـ)، ومعه كتاب : هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، بيروت ، 2008م .

*الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة: الأولى، الرياض، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

*التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

*التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

*تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش (ت:778 هـ) ، تحقيق : الدكتور عليّ محمّد فاخر ، وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007م .

*تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ود. محمد علي النجار، وعبد الكريم الغرباوي، وآخرون، الطبعة الأولى، الدار المصرية 2001 م.

*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر المرادي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

*جمهرة اللغة، لابن دُريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلوم للملايين، بيروت، 1987هـ.

*حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، كليَّة اللُّغة العربيَّة، قسم اللُّغويَّات، ١٤٤٠ هـ.
*خزانة الأدب وغاية الأرب، لعلي بن عبد الله الحموي (ت837هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار الهلال، بيروت، 2004م.
*الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت:392 هـ) ، تحقيق : محمّد عليّ النجار ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، مصر ، الطبعة الرابعة ، 1999م .
*دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 2004م.
*دواعي احتماليَّة الدَّلالة النحويَّة في القرآن الكريم، شعلان عبد علي سلطان، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، كلية التربية، قسم اللغة العربية، 2009 م.
*ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
*ديوان طَرفة بن العبد، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، 2003م.
*ديوان عباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبوري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت،
*ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له : عليّ فاعور ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1987م .
*سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت:392 هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1993م .
*شرح الأُشْمُونيّ على ألفيّة ابن مالك ، لعليّ بن عيسى الأُشْمُونيّ (ت:900 هـ) ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م .
*شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، لشمس الدين محمد الفارضي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.
*شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين بن مالك (ت:672 هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمّد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1990م .
*شرح التصريف، لأبي القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
*شرح الرضيّ على الكافية ، لرضيّ الدين الاستراباذيّ (ت:688 هـ)، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، كليّة اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة ، جامعة قار يونس ، 1978م.
*شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي(ت ٦٨٦ هـ)، شرح وتحقيق: محمد نور الحسن ومحمد محيى الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،

*شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافيّ (ت:368 هـ) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازيّ ، والدكتور محمّد هاشم عبد الدايم ، والدكتور محمّد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب والوثائق القوميّة ، مصر ، الطبعة الثانية ، 2009م .

*شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش (ت:643 هـ) ، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوفيقيّة ، مصر ، (د.ت) .

*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

*علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

*العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار الهلال، (د ت) .

*الكتاب ،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت180هـ) تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988 م .

*لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، 1998م.

*اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبريّ (ت:616 هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى، 1995م .

*ليس في كلام العرب، لابن خالويه(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.م)، 1999م.

*المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري ،الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الأردن،٢٠٠٢ م.

*مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 1950م.

*المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ)، الطبعة الأولى، منشورات دار الهجرة، إيران، 1405 هـ .

*معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:207 هـ) ، تحقيق . الجزء الأول : أحمد يوسف نجاتي ، محمّد عليّ النجار ، الجزء الثاني : محمّد عليّ النجار ، الجزء الثالث : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة : عليّ النجديّ ناصف ، دار السرور ، (د.م) ، (د.ت) .

*المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.

*المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة ، للدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1996م .

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاريّ (ت:761 هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمّد عليّ حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة السادسة ، 1985م .

*مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، محمد يحيى سالم الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 2006 .

*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ (ت:790 هـ) ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ ، جامعة أم القرى ، مكّة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 2007م .

*المقتضب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، القاهرة، 1994 م.

*النحو العربي نقد وبناء، لابراهيم السامرائي، دار عمار للنشر والتوزي، 1997م.

*النحو الوافي، د. عباس حسن(ت ١٣٩٨هـ)، الطبعة الثالثة، مكتبة ناصر خسرو، (د.م)، 1426هـ.

*الوَحشيَّات، لأبي تمام الطائي(ت ٢٣١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة(د.ت).